

مشروع " تنمية قدرات المساءلة المجتمعية في 9 بلديات فلسطينية في شمال الضفة الغربية"

تقرير تقييم بيئة المساءلة المجتمعية- بلدة عرار

الممول من: صندوق تطوير وإقراض البلديات

المنفذ من: مؤسسة الأفق للتنمية الشبابية

2019

المحتويات

4	1. مقدمة
5	2. نبذة عن بلدة عرار:
6	3. نتائج الدراسة
6	3.1 نتائج استمارة المواطن
15	3.2 نتائج استمارة المؤسسات:
20	3.3 نتائج استمارة البلدية:

قائمة الجداول:

- جدول 1 : الشفافية- استمارة المواطن 8
- جدول 2 : المشاركة- استمارة المواطن 9
- جدول 3 : الاستجابة- استمارة المواطن 9
- جدول 4 : رضا المواطنين عن خدمة المياه..... 10
- جدول 5 : رضا المواطنين عن خدمة الكهرباء 10
- جدول 6 : رضا المواطنين عن خدمة النفايات والصرف الصحي 10
- جدول 7 : رضا المواطنين عن الشوارع 10
- جدول 8 : رضا المواطنين عن الترفيه والسلامة العامة 11
- جدول 9 : رضا المواطنين عن الرقابة في البلديات 11
- جدول 10 : اليات تقديم الشكاوى 12

1. مقدمة

تعد المساءلة المجتمعية الإطار الحاكم بين الحكومة والمواطن، حيث أنها تعمل على توفير مساحة تسمح للمجتمع المدني من مواطنين، مؤسسات، وغيرها من الجهات بالمشاركة في عملية التنمية، إدارة الشأن العام، والإدارة العاقمة الرشيدة؛ من خلال العمل على مساءلة المسؤولين وأصحاب القرار لتحسين نظم الحوكمة والخدمات العامة المقدمة والرفع من مستوى جودتها، بالإضافة إلى ضمان إشراك المجتمع المدني في صنع القرارات وضع السياسات ومتابعتها للوصول إلى العدالة والمساواة مما يؤدي إلى إلغاء التهميش المبني على النوع الاجتماعي، ورفع عملية التنمية المجتمعية والاستخدام الأمثل للموارد. مما يؤدي للوصول إلى التكامل بين توجهات الحكومة المعلنة، وما بين معايير الحوكمة، ومتطلبات التنمية المجتمعية.

وتوجد ضرورة ملحة في المجتمع الفلسطيني لتفعيل مفهوم "المساءلة المجتمعية"، والتي تشير إلى مجموعة واسعة من الأعمال والأدوات التي تمكن المجتمع المدني من مطالبة القائمين على إدارة الشأن والمال العام توضيح قراراتهم والمشاريع والخدمات أو الفرص التي يتم توزيعها أو إدارتها، وقد عملت السلطة الوطنية الفلسطينية على تعزيز مبدأ المساءلة المجتمعية من خلال أجندة السياسات الوطنية 2017-2022 حيث تضمنت الأجندة محوراً لإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة، من خلال الأولوية الوطنية الرابعة "الحكومة المستجيبة للمواطن"، والتي تعني إقامة مؤسسات عامة تركز في تشكيل وتنفيذ السياسات العامة على المواطنين، وتعمل على تقديم أفضل الخدمات لهم، عن طريق تنفيذ السياسة الوطنية السابعة "تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن" والسياسة الوطنية الثامنة "الارتقاء بمستوى الخدمات العامة للمواطن".

وقد قام صندوق تطوير وإقراض البلديات ومن خلال ورقة سياسات المساءلة المجتمعية المعتمدة والمرتبطة بالاستراتيجيات الوطنية بالبدء بتنفيذ مشروع "تنمية قدرات المساءلة المجتمعية في 9 بلديات فلسطينية في شمال الضفة الغربية" من خلال مؤسسة الأفق للتنمية الشبابية لتطوير بيئة المساءلة المجتمعية بما يتماشى مع استراتيجية الصندوق المتمثلة في تمكين هيئات الحكم المحلي من خلال المساهمة في بناء أنظمة مؤسسية في البلديات تتسق مع سياسات الحكم المحلي ومبادئ الحكم الرشيد، فضلاً عن تحسين مستوى البنية التحتية والخدمات التي تقدمها الهيئات الحكومية المحلية، وقد تم اختيار 9 بلديات مشاركة في المشروع وهي: مرج ابن عامر، عجة، عزون، كفر الديك، بلعا، طولكرم، عرار، نابلس وجماعين، ويهدف المشروع بشكل أساسي إلى:

إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المواطنين في المساءلة الاجتماعية في البلديات من خلال مبادئ توجيهية وإجراءات رسمية واعتماد ممارسات جيدة لتعزيز التغذية الراجعة للمواطنين / المستفيدين بشأن تقديم الخدمات وإدارة البلديات وتعزيز فعالية آليات الجبر التظلم.

الأهداف الفرعية والتي تقسم على مستوى البلديات ومستوى المواطنين:

الأهداف على مستوى البلديات:

- ✓ زيادة الوعي بين صانعي القرار في وحدات الحكم المحلي حول مفهوم ضمان الجودة.
- ✓ بناء قدرات موظفي وحدات الحكم المحلي في موضوع المساءلة المجتمعية وأدواتها.
- ✓ دمج وإضفاء الطابع المؤسسي على مفاهيم وأدوات المساءلة المجتمعية.
- ✓ زيادة التعاون بين وحدات الحكم المحلي والمجتمع المدني.
- ✓ تعزيز آليات الشكاوى في المواقع المستهدفة وزيادة دور المواطنين في كيفية استخدامها

الأهداف على المستوى المحلي / المجتمعي:

- ✓ تحسين العلاقة بين المجتمع المدني و وحدات الحكم المحلي في المناطق المستهدفة.
- ✓ مأسسة وتطوير قدرات لجان المساءلة الاجتماعية المحلية في المناطق المستهدفة.
- ✓ زيادة المشاركة المجتمعية بما في ذلك النساء والشباب والفئات المهمشة.
- ✓ تعزيز دور وسائل الإعلام في المساءلة الاجتماعية.

حيث يعمل المشروع بداية على دراسة بيئة المساءلة المجتمعية في البلديات المذكورة أعلاه، من خلال القيام بإعداد دراسة مختصة موجهة لكم من المواطنين، المؤسسات والبلديات نفسها عن طريق استمارات معدة خصيصاً لتحقيق هدف الدراسة، وعرض نتائجها على ممثلي البلديات ومن ثم القيام بالتدريبات اللازمة لكل من أعضاء وموظفي البلديات وممثلي المجتمع المحلي لرفع قدراتهم في مجال المساءلة المجتمعية، وبناء على هذه المراحل سيتم العمل على تطبيق أدوات المساءلة المجتمعية في هذه البلديات، وفيما يلي النتائج الخاص ببلدة عرار.

2. نبذة عن بلدة عرار:

بلدة عرار هي بلدة فلسطينية تبعد 20 كم شمال شرق طولكرم، وتقع في الوسط بين بلدي عنتيل، وكفر راعي، تربطها طرق معبدة فرعية بالبلدان والقرى المجاورة، وترتفع 100م عن سطح البحر، وتنحدر أرضها تدرجاً إلى الغرب والجنوب الغربي، حيث يجري وادي السلطان في الجهة الشرقية متجهاً إلى الجنوب الغربي ليرفد وادي مسين، ويبلغ عدد سكانها 7000 نسمة.



تبلغ مساحة أراضي عمار 18530 دونماً، وتزرع فيها الحبوب والبقول وبعض الخضار والأشجار المثمرة، وتشغل أشجار الزيتون أكبر مساحة بين الأشجار المثمرة، حيث تحيط بالبلدة من جميع الجهات.

بلدية عمار:

بلدية عمار هي بلدية تعمل وفق أنظمة وقوانين محددة لتقديم أفضل الخدمات العامة لمواطنيها المحليين، وتخضع البلدية لإدارياً لقوانين وزارة الحكم المحلي التي تتابع أداؤها عن كتب، وتصنف حسب وزارة الحكم المحلي بدرجة C ، وحسب صندوق تطوير وإقراض البلديات B، وتشمل 11 عضو منتخبين، 9 منهم ذكور و2 منهم إناث، كما تشمل 5 دوائر رئيسية وهي المياه، الكهرباء، الهندسة، الصحة والبيئة، والعلاقات العامة بالإضافة إلى مركز خدمات الجمهور، وهي حريصة كل الحرص على تقديم خدمات عالية الجودة للمواطنين.



3. نتائج الدراسة

تم تصميم ثلاث استمارات مخصصة لكل من البلدية نفسها والمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني الموجودة في المدينة، حيث تم توزيع 34 استمارة على المواطنين، و3 على المؤسسات الموجودة في البلدة، وفيما يلي تحليل لنتائج استمارة المواطنين.

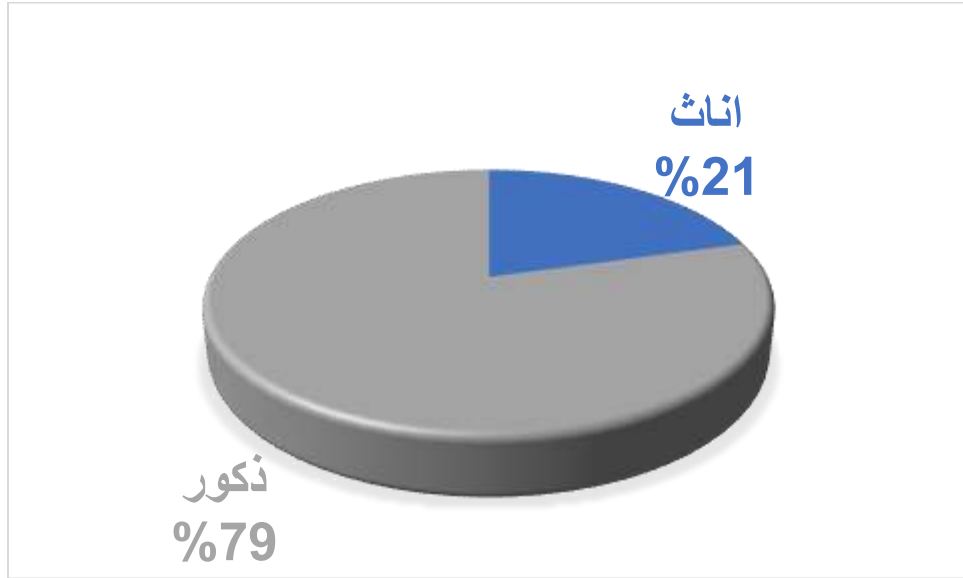
3.1 نتائج استمارة المواطن

تحتوي استمارة المواطن على 6 فقرات رئيسيات تضمن أول فقرة معلومات شخصية للمجيب عن الاستمارة، والفقرة الثانية عن الشكاوى وأليات متابعتها في البلديات وتتضمن 8 أسئلة، والفقرات المتبقية عن محاور المساءلة المجتمعية والتي تتضمن 33 سؤال، ومحاور المساءلة المجتمعية موضحة بالرسم أدناه:

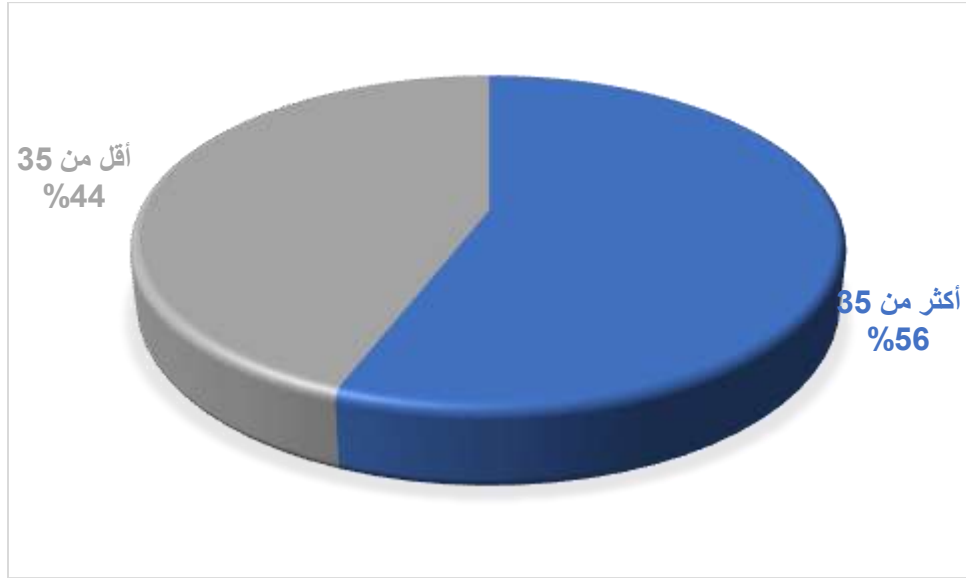


الفقرة الأولى - المعلومات الشخصية:

نسبة الذكور والإناث: بلغت بنسبة الذكور النسبة الأكبر للمجيبين عن الاستمارة بقيمة 79% من المجيبين، فيما أن نسبة النساء قد بلغت 21% فقط، وتعزى هذه النسبة إلى أن الاستمارات قد تم توزيعها من خلال مراكز خدمات الجمهور ومقر البلدية نفسه.



الأعمار: بلغت نسبة الأعمار للشباب (أقل من 35 سنة) 44%، و56% للأعمار أكثر من 35 سنة.



الفقرة الثانية- الشفافية:

تعرف الشفافية بأنها شفافية الهيئات المحلية في نشر المعلومات فيما يتعلق بتقديم الخدمات وما يترتب عليها من عمليات صرف ونفقات وإدارة المال العام، وحق الحصول على المعلومات لمن يطلبها، وقد تضمنت الفقرة 4 أسئلة، ونورد فيما يلي تحليل النتائج الخاصة بها:

جدول 1: الشفافية- استمارة المواطن

الأسئلة	راضي جدا	راضي	محايد	غير راضي	غير راضي جدا
مدى رضاك عن الوسائل التي تتبعها البلدية لتبقي المواطنين على اطلاع بخدمات البلدية وبرامجها ونشاطاتها؟	26.5%	61.8%	8.8%	2.9%	.0%
مدى رضاك عن وضوح إجراءات الترخيص	29.4%	41.2%	26.5%	2.9%	.0%
مدى اطلاع المواطنين على المشروعات التي سوف يتم تنفيذها من حيث (اسم المشروع، طبيعته، مصدر التمويل، تكلفته، المقاول، فترة التنفيذ، آلية الشكاوى، مراحل تنفيذ المشروع، الخطة المروية البديلة في حال كان المشروع خاص بالطرق	17.6%	41.2%	14.7%	14.7%	11.8%
مدى رضاك حول العدالة في الحصول على الخدمات وانخفاض المحسوبة في تعامل البلدية مع المواطنين؟	14.7%	35.3%	17.6%	26.5%	5.9%

الفقرة الثانية- المشاركة:

يقصد به إشراك المواطنين وإعلاء صوتهم بما لديهم من احتياجات وآراء وبواعث قلق من ناحية، وتحديد أولوياتهم ومراجعة وتقييم أداء الهيئات المحلية من ناحية أخرى، وكذلك تقديم تغذية راجعة فيما يتعلق بالسياسات العامة والقرارات المختلفة للهيئات المحلية وتوفير البيئة الملائمة لذلك، وهو ما يساعد الحكومة على تفهم أولويات المواطنين بشكل أفضل وتحسين سبل تقديم الخدمات للناس، وقد تضمنت الاستمارة 4 أسئلة خاصة بالمشاركة، وفيما يلي التحليل الخاص لها:

جدول 2: المشاركة- استمارة المواطن

الأسئلة	راضي جدا	راضي	محايد	غير راضي	غير راضي جدا
مدى رضاك حول آليات/ إجراءات البلدية في إشراك المواطنين في التخطيط لأعمالها	17.6%	38.2%	14.7%	23.5%	5.9%
مدى رضاك حول إشراك النساء في صنع القرار من خلال (اللجان/ اللقاءات، الاجتماعات)	11.8%	41.2%	23.5%	17.6%	5.9%
مدى رضاك حول إشراك الشباب في صنع القرار من خلال (اللجان/ اللقاءات، الاجتماعات)	26.5%	41.2%	11.8%	17.6%	2.9%
مدى رضاك حول إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرار من خلال (اللجان/ اللقاءات، الاجتماعات)	17.6%	26.5%	32.4%	20.6%	2.9%

الفقرة الثالثة- الاستجابة:

تعين مدى استجابة الهيئات المحلية لاحتياجات المواطنين ومطالبهم الأساسية، وقد تم سؤال المواطنين عن تعامل موظفي البلديات، والخدمات التالية المقدمة من البلديات: تعامل موظفي البلديات، المياه، الكهرباء، الصرف الصحي، الطرق، المراكز الترفيهية وإجراءات السلامة العامة للموظفين، وفيما يلي توضيح تفصيلي لنسبة الرضا من قبل المواطنين:

تعامل موظفي البلديات:

نتائج الأسئلة بشكل تفصيلي:

جدول 3: الاستجابة- استمارة المواطن

راضي جدا	راضي	محايد	غير راضي	غير راضي جدا
58.8%	35.3%	5.9%	0.0%	0.0%
52.9%	29.4%	5.9%	11.8%	0.0%
32.4%	32.4%	11.8%	17.6%	5.9%

من خلال البيانات الممثلة في الجدول أعلاه، وبشكل عام فإن النسبة الأعلى من رضا المواطنين على معاملة موظفي البلديات هي راضي جدا.

خدمة المياه:

فيما يلي الأسئلة بشكل تفصيلي مع تحليل نتائجها:

جدول 4: رضا المواطنين عن خدمة المياه

غير راضي جدا	غير راضي	محايد	راضي	راضي جدا	
14.7%	32.4%	2.9%	35.3%	14.7%	مدى رضاك عن جودة المياه
5.9%	2.9%	8.8%	44.1%	38.2%	مدى رضاك حول تغطية شبكة المياه
8.8%	14.7%	2.9%	35.3%	38.2%	مدى رضاك عن أسعار المياه

خدمة الكهرباء:

جدول 5: رضا المواطنين عن خدمة الكهرباء

غير راضي جدا	غير راضي	محايد	راضي	راضي جدا	
14.7%	23.5%	.0%	38.2%	23.5%	مدى رضاك عن ثبات وقوة التيار الكهربائي
11.8%	17.6%	8.8%	41.2%	20.6%	مدى رضاك عن أسعار الكهرباء
8.8%	11.8%	2.9%	32.4%	44.1%	مدى رضاك عن سرعة استجابة البلدية في حال كان هناك خلل في شبكة الكهرباء

خدمة النفايات والصرف الصحي:

جدول 6: رضا المواطنين عن خدمة النفايات والصرف الصحي

غير راضي جدا	غير راضي	محايد	راضي	راضي جدا	
26.5%	8.8%	5.9%	14.7%	44.1%	مدى رضاك عن انتظام جمع النفايات في الحي الذي تسكن به
20.6%	8.8%	5.9%	32.4%	32.4%	مدى رضاك عن أسعار خدمة جمع النفايات

خدمة الشوارع:

جدول 7: رضا المواطنين عن الشوارع

غير راضي جدا	غير راضي	محايد	راضي	راضي جدا	
29.4%	35.3%	8.8%	23.5%	2.9%	مدى رضاك عن حالة الطرق بشكل عام (التعبيد، المطبات، الحفر)
14.7%	17.6%	5.9%	47.1%	14.7%	مدى رضاك عن دور البلدية في شق طرق جديدة والوصول إلى جميع المناطق

23.5%	29.4%	8.8%	29.4%	8.8%	مدى رضاك عن انسياب حركة المرور في الشوارع (أزمات السير، ضيق الشوارع.....)
5.9%	8.8%	17.6%	41.2%	26.5%	مدى رضاك عن دور البلدية في المحافظة على جمالية الشوارع من حيث التشجير ودهان الأرصفة..... الخ
17.6%	26.5%	14.7%	29.4%	11.8%	مدى رضاك عن دور البلدية في إزالة التعديات على الشوارع (تعديات البناء، أو بضاعة المحلات التجارية، الباعة المتجولون،..... الخ)
5.9%	23.5%	8.8%	52.9%	8.8%	مدى رضاك عن دور البلدية في صيانة الشوارع والمرافق العامة
11.8%	14.7%	14.7%	47.1%	11.8%	مدى رضاك عن قدرة الشوارع على تصريف المياه خلال فصل الشتاء الماضي
20.6%	26.5%	11.8%	35.3%	5.9%	مدى رضاك عن امن الشوارع بالنسبة للأطفال والأمهات
32.4%	14.7%	29.4%	23.5%	.0%	مدى رضاك عن خدمة الصرف الصحي في الحي الذي تسكن به

المراكز الترفيهية والسلامة العامة

جدول 8: رضا المواطنين عن الترفيه والسلامة العامة

غير راضي جدا	غير راضي	محايد	راضي	راضي جدا	
8.8%	17.6%	8.8%	58.8%	5.9%	مدى رضاك عن دور البلدية في دعم وتطوير المراكز الثقافية والترفيهية
9.1%	6.1%	30.3%	45.5%	9.1%	مدى رضاك عن استخدام البلدية لإجراءات السلامة العامة لموظفيها وكذلك والمرافق العامة

الفقرة الرابعة- الرقابة:

تتمثل في جمع وتحليل العمليات والمعلومات المتعلقة بالخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية للمواطنين، للتأكد من أن تلك الأعمال تمت بطريقة رشيدة وفعالة تتماشى مع احترام القوانين واللوائح والأنظمة الموجودة، وقد تم توجيه ثلاثة أسئلة مباشرة لتحليل الرقابة والمتابعة في بلدية عجة، فيما يلي الأسئلة التي تم طرحها مع تحليل نتائجها:

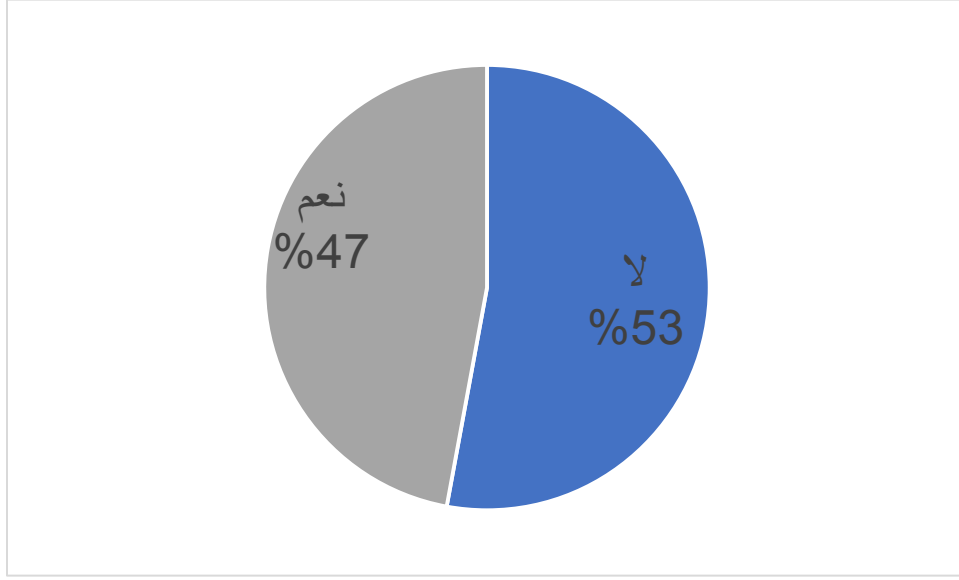
جدول 9: رضا المواطنين عن الرقابة في البلديات

غير راضي جدا	غير راضي	محايد	راضي	راضي جدا	
14.7%	8.8%	35.3%	26.5%	14.7%	مدى رضاك عن دور اللجان المجتمعية التي تم تشكيلها مؤخرا

8.8%	17.6%	44.1%	23.5%	5.9%	مدى رضاك عن التزام البلدية بتنفيذ المشاريع التي وردت بالخطة التنموية المحلية
11.8%	17.6%	38.2%	29.4%	2.9%	مدى رضاك عن هيئات الرقابة المحلية على عمل البلدية (أجسام شبابية، أهلية الخ)

القسم الأخير - الشكاوى:

هل سبق وتقدمت بشكوى؟

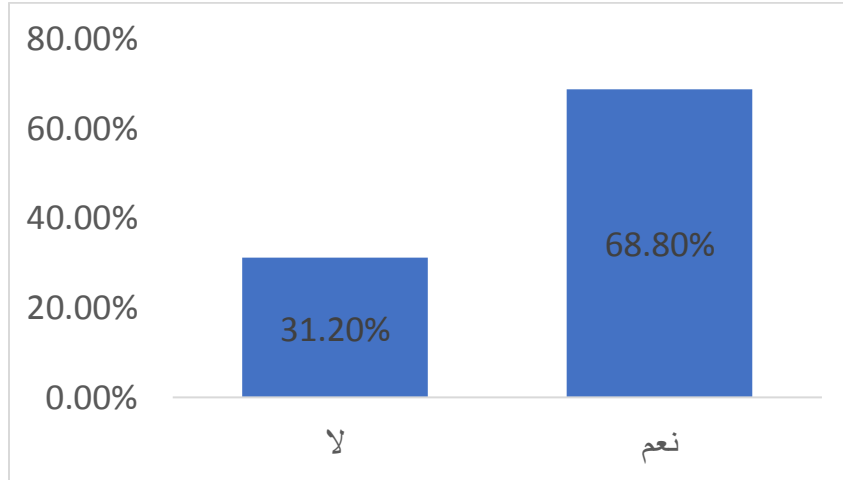


أولاً: اليات تقديم الشكاوى:

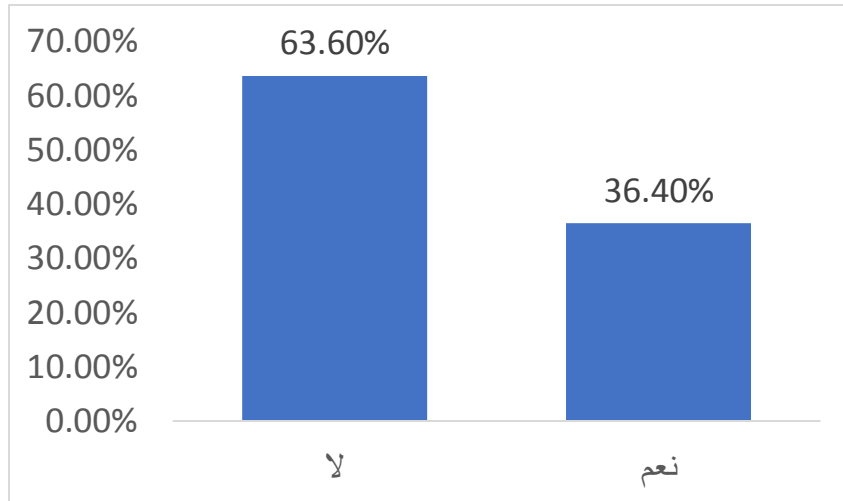
جدول 10: اليات تقديم الشكاوى

اليات تقديم الشكاوي	لم أتقدم بشكوى	تقدمت بشكوى خلال
مركز خدمة الجمهور	67.6%	32.4%
صفحة البلدية الإلكترونية	94.1%	5.9%
البريد الإلكتروني	100.0%	.0%
اتصال تلفوني	97.1%	2.9%
من خلال معرفتك بأحد الموظفين أو أعضاء المجلس البلدي	88.2%	11.8%
صندوق الشكاوى	91.2%	8.8%
عبر الإعلام	100.0%	.0%

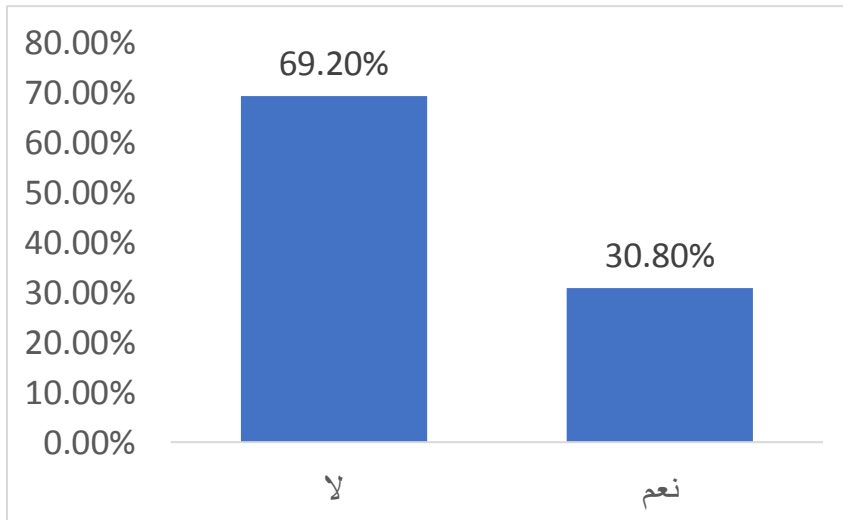
ثانيا: هل تمت متابعة الشكوى من قبل البلدية:



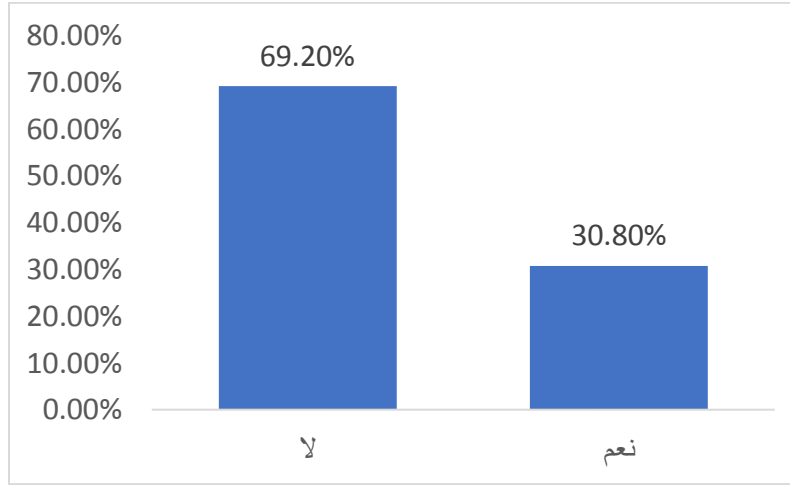
ثالثا: نسبة الرضا عن نتيجة المتابعة للشكوى:



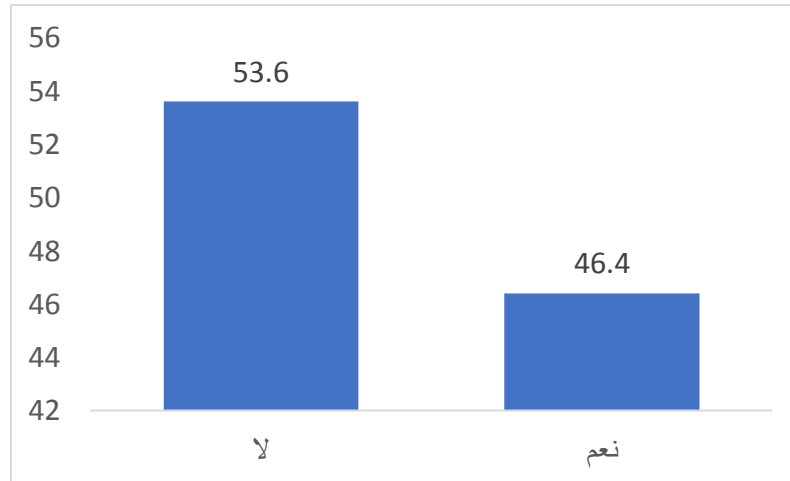
رابعا: نسبة الرضا عن الاستجابة عن الشكوى:



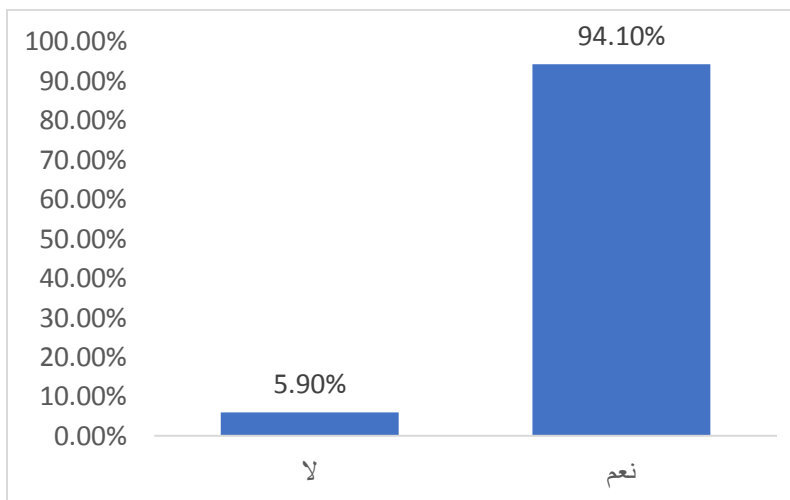
خامسا: هل كان الرد بوقت زمني مناسب؟



سادسا: هل تعلم بوجود آلية لتقديم الشكاوى خارج نطاق ساعات الدوام الرسمي



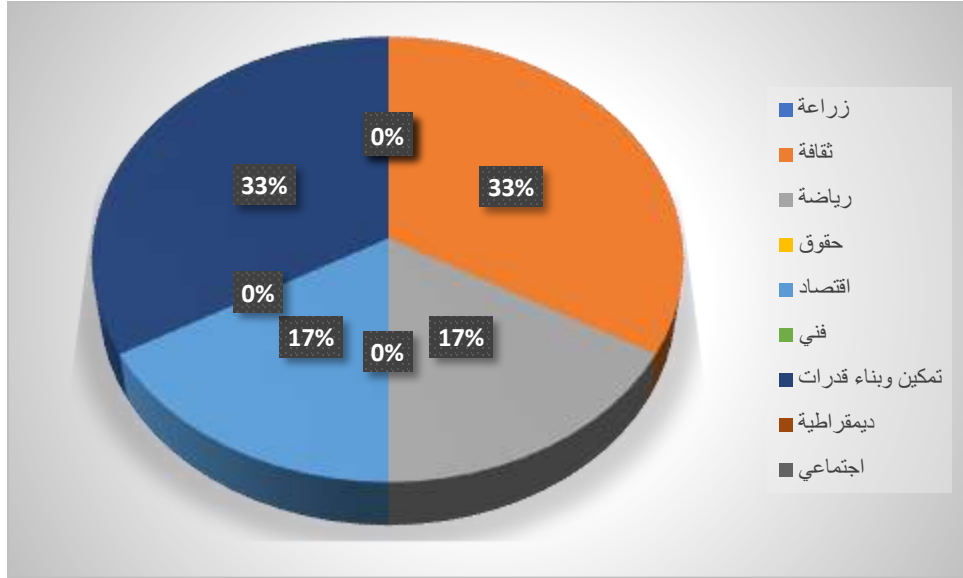
سابعا: هل كان الرد بوقت زمني مناسب:



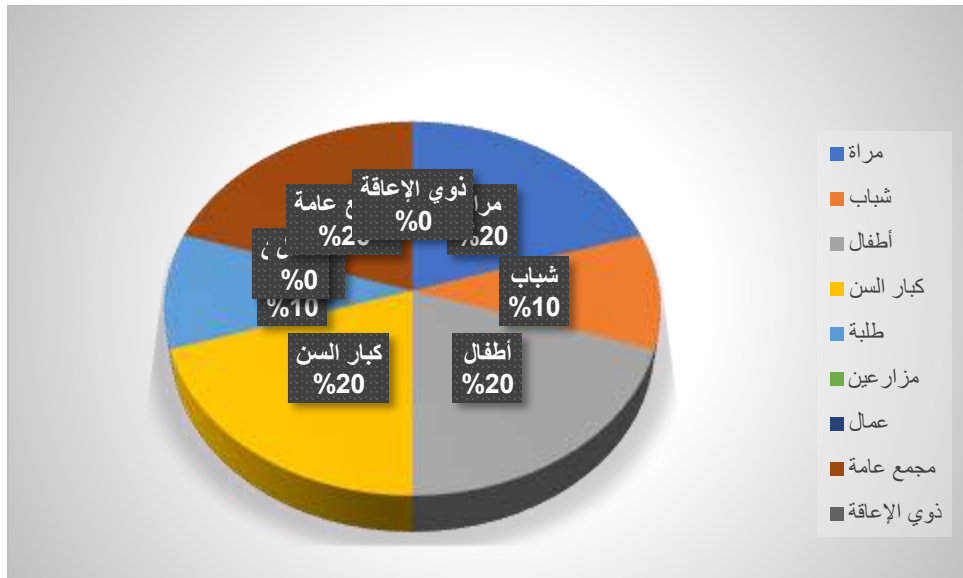
3.2 نتائج استمارة المؤسسات:

من أجل استكمال تحليل بيئة المساءلة المجتمعية، فقد تم تحليل بيئة المساءلة المجتمعية من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني والتي تلعب دورا مهما في تفعيل عملية التنمية المجتمعية من خلال المساءلة الاجتماعية التي تستهدف في مجملها إلى تفعيل عمليات الحوكمة وتعزيز المشاركة المجتمعية، من خلال تصميم استمارة تتضمن خمسة أقسام، تشمل معلومات عامة، نبذة عامة عن المؤسسة، العلاقة مع البلدية، المؤسسة والمساءلة المجتمعية، وأخيرا بناء القدرات، وعليه فقد أظهر تحليل الاستمارات ما يلي:

القسم الأول: مجال عمل المؤسسات:

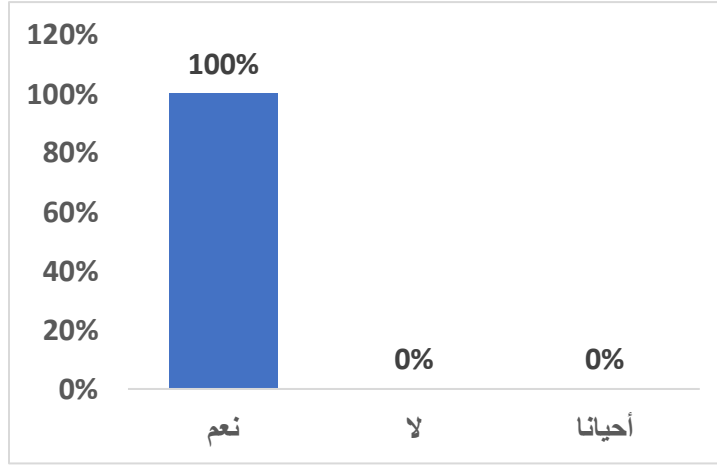


الفئات المستهدفة:

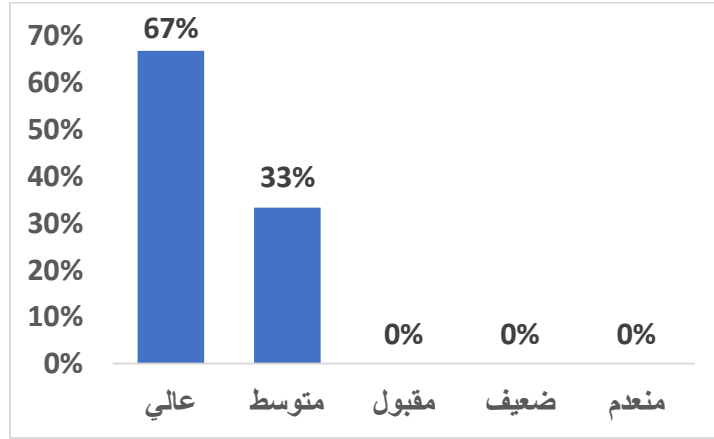


القسم الثاني: العلاقة مع البلديات:

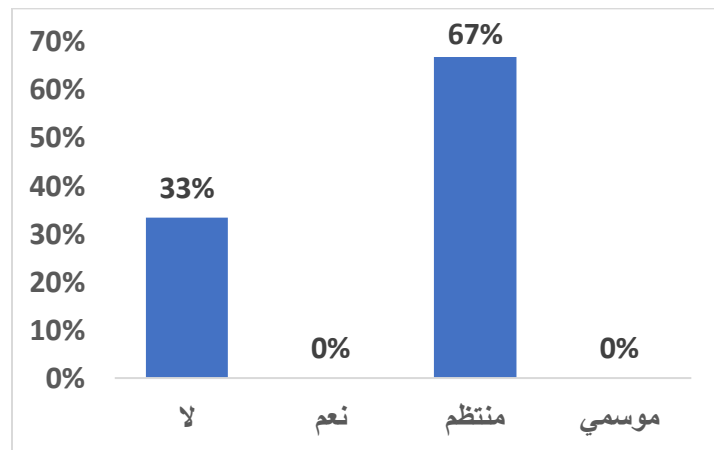
هل يوجد تعاون بين المؤسسات والبلدية؟



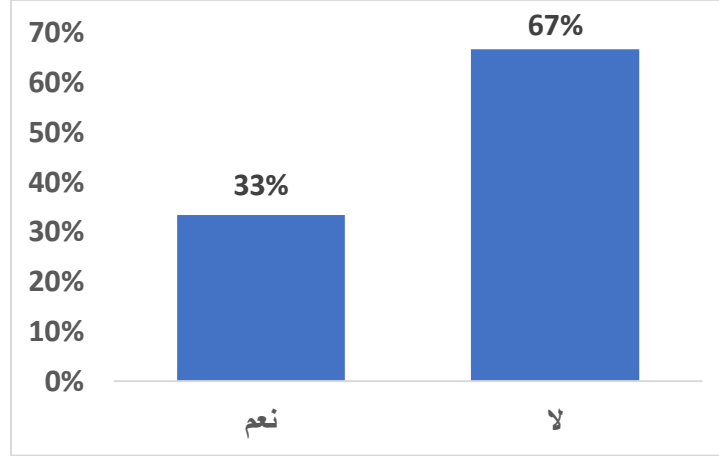
كيف تصنف مستوى التعاون بين البلديات والمؤسسات؟



تشارك المؤسسات مع البلديات في التخطيط؟



عضوية المؤسسة في اللجان؟

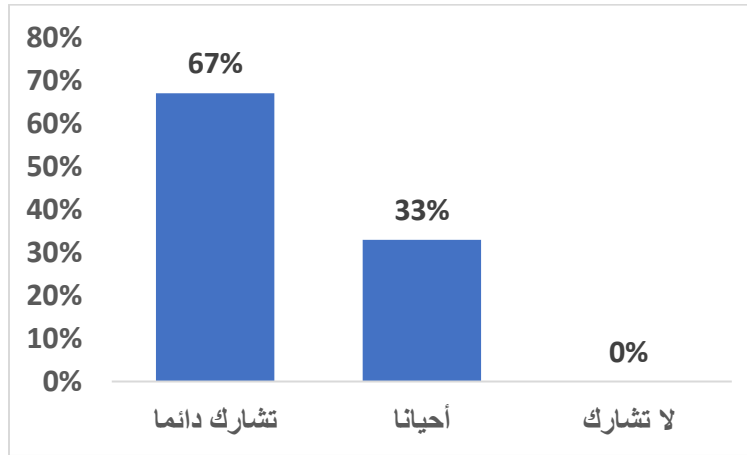


أسماء اللجان التي تشارك فيها المؤسسات:

1- لجنة العطاءات.

2- لجنة المساءلة المجتمعية.

مشاركة المؤسسات في فعاليات البلدية؟

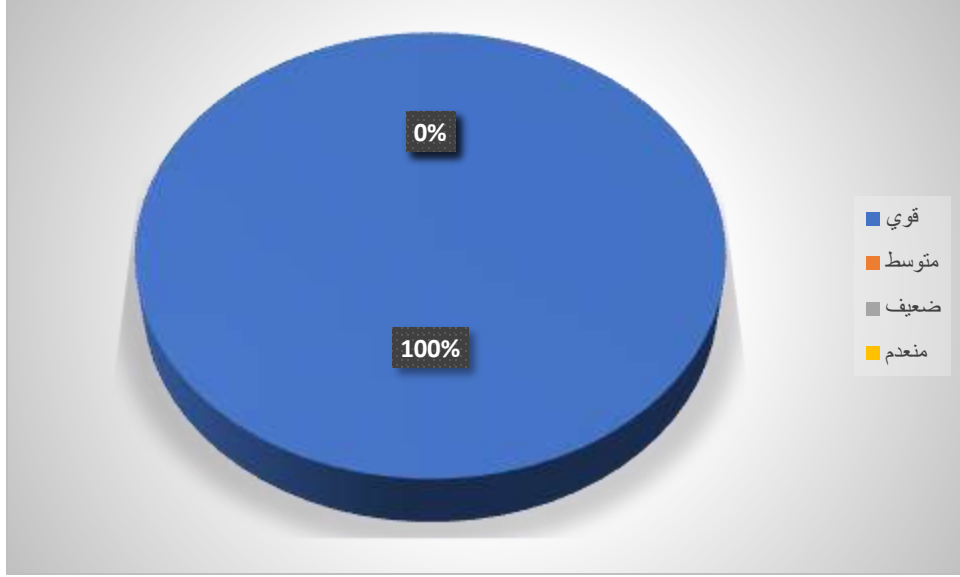


القسم الثاني: المؤسسة والمساءلة المجتمعية

الأسئلة	نعم	لا
هل ترون دور للمؤسسات في مجال مساءلة البلديات	100%	0%
هل تقومون بأي دور رقابي على البلديات	67%	33%
هل قمتم بتنفيذ أنشطة أو أحد أدوات المساءلة المجتمعية	100%	0%

تقييم دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال مساءلة البلديات من وجهة نظر المؤسسات:

إن المؤسسات جميعها تؤيد الدور القوي جدا للمؤسسات المجتمع المدني في مجال مساءلة البلديات.



القسم الأخير بناء القدرات:

تضمن هذا القسم خمسة أسئلة لتحليل كل من رغبة المؤسسات بالمشاركة في برامج تدريبية تعنى بالمساءلة المجتمعية، ورغبة المؤسسات في المشاركة في أنشطة وفعاليات حول المساءلة المجتمعية، ورغبة المؤسسات أيضا بأن تكون عضوا في لجان المساءلة المجتمعية، وأخيرا بضرورة رفع قدرات المؤسسات والمواطنين بمواضيع المساءلة المجتمعية، وقد أبدت المؤسسات المشاركة في الاستمارة برغبتها التامة بالمشاركة بمثل هذه البرامج والتدريبات ورغبتها أيضا بأن تكون عضوا في لجان المساءلة المجتمعية.

أبرز التحديات لتطبيق المساءلة المجتمعية من وجهة نظر المؤسسات؟

- ✓ تحديات اجتماعية.
- ✓ تحديات حزبية.
- ✓ تحديات قانونية
- ✓ ثقافة المجتمع.
- ✓ عدم توفير التمويل للمؤسسات لتطبيق المساءلة المجتمعية.
- ✓ انفصال المجالس المحلية عن البلديات.
- ✓ الخبرة الضئيلة في هذا المجال.

أهم العوامل المشجعة لتطبيق المساءلة المجتمعية؟

- ✓ تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني.
- ✓ تعزيز الثقة بين المواطنين والبلديات.
- ✓ التعاون المشترك بين البلديات والمؤسسات.

- ✓ إشراك المواطنين.
- ✓ تعزيز الشفافية.
- ✓ وجود قوانين تدعم المساءلة.

3.3 نتائج استمارة البلدية:

تضمنت هذه الاستمارة ستة أقسام رئيسية لدراسة بيئة المساءلة المجتمعية في البلدية نفسها، حيث تضمن القسم الأول والثاني معلومات عامة ونبذة عن البلدية، أما باقي الأقسام فقد تضمنت أسئلة عن محاور والمشاريع المنفذة في مجال المساءلة المجتمعية، وفيما يلي تحليل لهذه الاستمارة.

الشفافية في البلدية:

تعرف الشفافية على أنها شفافية الهيئات المحلية في نشر المعلومات فيما يتعلق بتقديم الخدمات وغيرها من عمليات صرف ونفقات وإدارة مال، حيث لا يوجد في بلدية عمار سياسة مكتوبة أو دليل إفصاح مكتوب لنشر المعلومات، إلا أن البلدية تقوم بالإفصاح أو نشر المعلومات بطرق مختلفة وبشكل دائم عن كل ما يلي:

- قرارات المجلس البلدي.
- الخطط.
- الموازنة السنوية.
- الوظائف.
- العطاءات.
- الخدمات.
- المنح والمشاريع.
- التقارير المالية والموازنات المصادقة.
- تقرير تقييم أداء البلدية.
- فيما تقوم أحيانا بنشر معلومات حول كل من:
- إجراءات الحصول على خدمات البلدية.
- إجراءات الحصول على الخدمات التي تقدمها البلدية.
- الرسوم.

ولنشر المعلومات تستخدم البلدية كل من الوسائل التالية (مرتبة حسب الأهمية):

- وسائل التواصل الاجتماعي.
- الموقع الإلكتروني.
- الرسائل القصيرة.
- مركز خدمة الجمهور.
- الجريدة.
- الاجتماعات.

○ لوحة الإعلانات.

○ المطبوعات.

ولكن لا تتضمن الموازنة المعدة من قبل البلدية بندا يتعلق بنشر المعلومات المحدثة.

المشاركة:

هي عملية إشراك المواطنين وإعلاء أصواتهم وتحديد أولوياتهم، ولتحديد مستوى المشاركة في بلدية عجة، فقد تحدد مؤشرات المشاركة والإجابة عليها من قبل البلدية، حيث أن بلدية عجار تشرك المواطن والمؤسسات في تحديد أولويات واحتياجات المجتمع المحلي، وتشركهم أيضا في عملية إعداد الموازنة السنوية، وتعمل على تشجيع خلق بيئة مشجعة للتبرعات المالية، وتشجيع العمل التطوعي، إلا أنها لا تراعي بشكل كامل النوع المجتمعي في عملية المشاركة، ولا تلجأ دائما للحصول على التغذية الراجعة من المواطن أو المؤسسات، وقد شكلت البلدية لإشراك المواطنين اللجان التالية:

1- التخطيط التنموي.

2- مجالس ولجان نسوية.

ولكن لا يتم مراعاة النوع المجتمعي في هذه اللجان بشكل دائم، ولا تعمل البلدية أيضا على إشراك المؤسسات المحلية في

أعمالها، وتستخدم البلدية الأدوات التالية لتعزيز المشاركة (مرتبة حسب الأهمية):

- الاجتماعات المتخصصة.
- الاجتماعات التشاورية المفتوحة.
- صناديق الشكاوى والاقتراحات.
- لجان التخطيط.
- لجان العائلات.
- تشكيل مجالس الشباب والأطفال.
- التبرعات المادية والعينية.
- نشاطات التطوع.

الاستجابة:

يتوفر نظام شكاوى محوسب فعال في البلدية، ودليل إجراءات مكتوب وواضح أيضا، لكنه لا يوجد وحدة متخصصة للشكاوى مرجعيتها رئيس البلدية، ولكن لا يوجد دليل وإجراءات واضحة ومكتوبة له، وتقدر عدد الشكاوى المقدمة سنويا من 50 شكاوى وبالنسبة لعام 2018 فقد كانت 49 شكاوى، ولا يتم توثيق هذه الشكاوى من خلال تقارير دورية.

الرقابة:

بعد تحليل إطار الرقابة في بلدية عمار فقد اتضح انه يوجد خطة متابعة وتقييم مكتوبة لقياس مدى الالتزام بالخطط، ويتم إشراك المجتمع المحلي في المتابعة والتقييم، إلا أنه لا يتم إعداد التقارير الخاصة حول المتابعة والتقييم ولا يتم نشر نتائجها.

المساءلة:

تعتبر بلدية عمار المساءلة حق من حقوق المواطنين، حيث قامت باخر سنتين بتطبيق أدوات المساءلة التالية:

✓ حوار أصحاب العلاقة.

✓ الموازنة المشتركة.

✓ استطلاعات الرأي.

وأبدت البلدية استعدادها الكامل لتطبيق الأدوات التالية:

✓ حوار أصحاب العلاقة.

✓ بث جلسات المجلس البلدي.

✓ جلسات الاستماع.

✓ المجلس الشبابي.

✓ بطاقة التقييم.

✓ بطاقة رأي المواطن.

✓ استطلاعات الرأي.

✓ نظام الشكاوى والاعتراضات.

التمكين وبناء القدرات:

لا يوجد اطلاق للبلدية على كل من ورقة السياسات للمشاركة المجتمعية ودليل المشاركة، ورقة السياسات ودليل المساءلة المجتمعية ولم يشارك رئيس مجلس البلدية في تدريبات حول المشاركة والمساءلة المجتمعية.

